

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٥/٢٠١٧

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدالات .
وعضوية القضاة السادة
د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

المميز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٦/٦١١) تاريخ
٢٠١٦/١١/٢٧ المتضمن تعديل الوصف الجرمي المسند للمميز ضده من جنائية
الشروع التام بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات
مكررة مرتين إلى جنحة الإيذاء المقصود خلافاً لأحكام المادة (١/٣٣٤) من
القانون ذاته مكررة مرتين .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للسببين

الآتيين :

١. أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها بتعديل الوصف الجرمي المسند
للمميز ضده حيث إن أفعاله المتمثلة باطلاق عيارات نارية من سلاح ناري
مسدس غير مرخص وهو قاتل بطبيعته اتجاه المجني عليهما إنما تستجمع

سائر أركان وعناصر جنائية الشروع التام بالقتل المسندة إليه حيث إن نيته قد اتجهت إلى إزهاق روح المجني عليهما وقتلها ولا عبرة كون الإصابة لم تشكل خطورة على حياتهما ذلك أن المميز ضده لم يقصد إصابة جسد المجني عليهما في موقع بذاته وليس في مقدوره تحديد مسار الطلقة بعد إصابتها لجسد المجني عليهما وإنما يخضع ذلك لظروف لا يمكن تقديرها أو احتسابها وعليه لا يمكن القول بأن فعله يشكل جرم الإيذاء وإنما يشكل جرم الشروع بالقتل المسند إليه ذلك أنه قام بكافة الأفعال المادية اللازمة لإتمام جنائية القتل إلا أن النتيجة لم تحدث لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها حيث تعتبر النية في الجريمة الشروع بالقتل أمر باطني يستدل عليها من ظروف الدعوى وملابساتها ومن الأداة المستعملة في الجريمة وما إذا كانت قاتلة بطبيعتها وموقع الإصابة في جسد المجني عليه مما يتعين معه أن ما توصلت إليه المحكمة من تعديل الوصف الجرمي للمميز ضده مخالفاً للقانون .

٢. أخطأت المحكمة وجانبت الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها وجاء قرارها غير معلن التعليل القانوني الوافي السليم ويكتنفه الغموض والقصور في التعليل والتسيب واستخلاص النتائج وخالياً من الأسباب الموجبة له .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم :

ليحاكم لدى تلك المحكمة بتهمتي :

١. جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

٢. جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٧ وفي منطقة القليعات - الأغوار الشمالية حصلت مشاجرة فيما بين المتهم من جهة وبين المدعو ابن المشتكى من جهة أخرى وعندما سمع المشتكيان

بحدوث المشاجرة توجهوا إلى المكان لاستطلاع الأمر وحضر إليهما المتهم وكان يركب في سيارة لون أبيض وبرفقته شخصان لم يتوصل التحقيق إلى معرفتهما ونزل من السيارة وحصل تراشق بالحجارة بينه وبين المشتكى وقام المتهم بإخراج مسدس كان يحمله معه وأطلق منه عدة عيارات نارية باتجاه المشتكيين وأصيب المشتكى برصاصة في رجله اليمنى كما أصيب المشتكى برصاصة في رأسه ولاذ المتهم بالفرار وتم إسعاف المشتكيين إلى المستشفى واحتصلا على مشروعات طبية أولية تشعر بإصابتهما وقدر الطبيب الشرعي مدة تعطيل المشتكى بيوم واحد من تاريخ الإصابة الأولية وخلاصة التقرير الطبي القطعي المنظم بحق المشتكى بأسبوعين من تاريخ الإصابة الأولية وجرت الملاحقة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧ وفي القضية رقم (٢٠١٦/٦١١) قررت محكمة الجنايات الكبرى ما يلي :

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف الجرم المسند للمتهم من جناية الشروع بالقتل

خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات مكرر مرتين إلى جرم الإيذاء
خلافاً لأحكام المادة (١/٣٣٤) عقوبات مكررة مرتين وعملاً بأحكام المادة
(١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانته بالجرم المسند إليه
بالوصف المعدل خلافاً لأحكام المادة (١/٣٣٤) عقوبات وعملاً بأحكام المادة
ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة ستة أشهر والرسوم عن كل جرم محسوبة له
مدة التوقيف من تاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ وحتى تاريخ ٢٠١٦/١/١٨ .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم
بجرم حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً
لأحكام المواد (٣ و ٤ و ١١/ج) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً
بالفقرة (د) من المادة (١١) من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة
أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الطلقات المضبوطة
والسلاح الناري المستخدم حال ضبطه .

رابعاً : عملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق
المتهم وهي الحبس مدة ستة أشهر والرسوم محسوبة
له مدة التوقيف من تاريخ ٢٠١٥/٦/١٤ وحتى تاريخ ٢٠١٦/١/١٨
ومصادرة الطلقات المضبوطة والسلاح الناري المستخدم حال ضبطه وحيث
أمضى المتهم هذه المدة موقوفاً اعتباراً الحكم منفذاً بحقه .

لم يرتض المميز بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن سببي التمييز اللذين مؤداهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى من حيث
تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده .

وفي ذلك نجد إن النية الجرمية في جناية الشروع بالقتل هي عنصر خاص
لا بد من إثباتها بصورة مستقلة عن بقية عناصر الجريمة وإقامة الدليل القاطع على

توافرها لدى الجاني وعلى المحكمة استخلاص هذه النية من ظروف الدعوى وملابساتها وأن الاستدلال على نية الجاني فيما إذا كانت نيته قد اتجهت إلى قتل المجني عليه أم إيدائه باعتبار أن ذلك أمر باطني يضمرة الجاني في نفسه يتم من خلال الأفعال المادية الظاهرة التي يقارنها الجاني ومنها :

١. الأداة الجرمية فيما إذا كانت قاتلة بطبيعتها أو أنها غير قاتلة .

٢. موقع الإصابة في جسم المجني عليه فيما إذا كانت موقعاً خطراً أم قاتلاً أم غير ذلك .

٣. الإصابة التي لحقت بالمجني عليه هل شكلت خطورة على حياته أم لا ؟

٤. ظروف الدعوى وملابساتها .

وفي الحالة المعروضة :

فإن المتهم (المميز ضده) استخدم أداة قاتلة بطبيعتها وهي مسدس وأن هذه الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المجني عليه حيث قدر الطبيب الشرعي مدة التعطيل بيوم واحد من تاريخ الإصابة الأولية كما أن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه لم تشكل خطورة على حياته أيضاً حيث قدر الطبيب الشرعي مدة التعطيل بأسبوعين من تاريخ الإصابة لكل هذا وحيث كان بإمكان المتهم إصابة الظننين في مكان قاتل نظراً لقرب مسافة الإطلاق (أقل من خمسة أمتار) فقط ولم يرقم بذلك لذلك تجد محكمتنا أن نية المتهم لم تتجه إلى قتل الظننين إنما اتجهت إلى إيدائهما الأمر الذي يقتضي معه تعديل وصف التهمة المسندة إليه وكما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى هذه النتيجة فإننا نؤيدها بما توصلت إليه مما يتعين معه رد هذين السببين .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/١/٣١ م

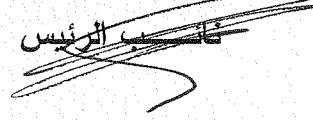
برئاسة القاضي

نائب الرئيس



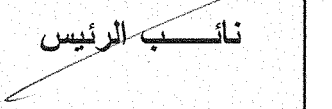
عضو

نائب الرئيس

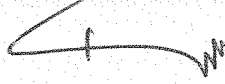


عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / أش

lawpedia.jo